

العرف الوردى فى أخبار المهدي

اشتهر بين الناس عنه تضعيفه لأحاديث المهدي. وقد رجعت إلى كلامه فى مقدّمة تاريخه [153]، فظهر لي منه التردّد، لا الجزم بالإنكار [154]. وعلى كُلىّ حال فإنكارها أو التردّد فى التصديق بما دلّت عليه شذوذ عن الحقّ، ونكوب عن الجادّة المطروقة. وقد تعقّب به الشيخ صدّيق حسن فى كتابه «الإذاعة» حيث قال: لا شكّ أنّ المهدي يخرج فى آخر الزمان من غير تعيين لشهر ولا عام؛ لما تواتر من الأخبار فى الباب، واتّفق عليه جمهور الأئمة خلفاً عن سلف، إلّا من لا يعتدّ بخلافه [155]. وقال: لا معنى للريب فى أمر ذلك الفاطمي الموعود، والمنتظر المدلول عليه بالأدلّة، بل إنكار ذلك جرأة عظيمة فى مقابلة النصوص المستفيضة المشهورة، البالغة إلى حدّ التواتر [156]. ولي ملاحظات على كلام ابن خلدون أرى أن أُشير إليها هنا: الأولى: أنّّه لو حصل التردّد فى أمر المهدي من رجل له خبرة بالحديث، لاعتبر ذلك زللاً منه، فكيف إذا كان من الأخباريين الذين هم ليسوا من أهل الاختصاص؟ وقد أحسن الشيخ أحمد شاكّر فى تخريجه لأحاديث المسند، حيث قال: «أمّا ابن خلدون فقد قفا ما ليس له به علم، واقترح فحماً لم يكن من رجالها» وقال: «إنّّه تهافت فى الفصل الذى عقده فى مقدّمته للمهدي تهافتاً عجيباً، وغلطاً غلاماً»